

الفصلُ النَّحْوِيُّ بَيْنَ

العاطفِ ومدخوله

م. عماد علوان حسين

قسم اللغة العربية – كلية العلوم الإسلامية

بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية – جامعة بغداد

العدد (٤٠) / الجزء الثاني

ربيع الاول ١٤٣٦ هـ – ٣٠ كانون الاول ٢٠١٤

- المقدمة -

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، أما بعد :

فإن المتلازمات (الأزواج النحوية) وفق القاعدة المعيارية تحكّم من خلال التلازم التركيبي لعناصر الجملة العربية وتألّفها البنيويّ مما يفضي إلى قرينة لفظية تحكّم ارتباطها ببعضها تسمّى بقرينة (التّضام) أو (التلازم) .

إنّ من بين المتلازمات التي عني بها علماء النّحو هي التي تقع في باب العطف ، فنتبعوا أحوالها الوظيفية والتركيبيّة ، وقد لاحظوا أيضاً ظاهرةً تطرأ عليها تؤدي إلى تنافيتها عن بعضها وتمنع اتصالها المباشر من خلال وقوع فاصلٍ بينها ينتج عنه انفصالها ، وهو ما يسمّى بـ (الفصل النّحويّ) ، وقد فرّقوا بينه في هذا الباب ، فقسموه إلى قسمين ، هما :

- **الفصل بين العاطف ومدخوله:** وهو إقحام عنصرٍ نحويّ في الحيّز الواقع بين حرف العطف وبين المعطوف ، وهو محلّ الاهتمام والتفصيل في هذه الدّراسة ، وقد أشير إليه بصورة مبسطة في بعض الدّراسات أدناه .

وكان أول من أشار إليه من النّحاة أبو عليّ الفارسيّ في (المسائل العسكريات) (و) (الحجة للقراء السبعة) مثلاً ، وأبو البقاء العكبريّ في (التّبيان في إعراب القرآن) وغيرهما ، ومن المفسرين الزّمخشريّ في (الكشاف) ، وأبو حيان في (البحر المحيط) وغيرهما كما سيأتي في ثنايا الدّراسة .

- **الفصل بين المتعاطفين :** وهو التّفريق بفاصلٍ بين العاطف والمعطوف باعتبارهما شيئاً واحداً وبين المعطوف عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] .

المطلب الأول

الفصل دلالته والخلاف فيه

إنّ المعنى اللغويّ للجذر (فصل) يدلُّ على البؤن بين الشيئين أو الحاجز بينهما، وفصلت الشيء فانفصل، أي : قطعتة فانقطع^(١)، ويتفرع اصطلاحاً في العربية إلى فرعين :

١. الفصل البلاغيّ: ويقصد البلاغيون به ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه^(٢)، وهذا مما ليس نحن بصدده .

٢. الفصل النحويّ :لم يحدد النحويون قديماً التعريف الاصطلاحيّ، بل اكتفوا بالإشارة إليه في ثنايا كتبهم ، وكان من أبرزهم سيبويه وابن السراج وابن جنّي وغيرهم فقد تناولوا هذه الظاهرة وعرضوا آراءهم فيها ، فاصطلحوا عليها مرةً ب (الاعتراض) ، ومرةً أخرى ب (الفصل)، فلم يخصصوا له باباً نحويّاً يبينون فيه ملامحه ، وإنّما بحثوه أثناء معالجة أبواب النحوية ، فذكروا ما يجوز وما يمتنع وفقاً لمدارسهم الأصولية والعقلية التي ينتمون إليها .

لقد عقد ابن جنّي باباً في كتابه الخصائص سمّاه (فصل التّقديم والتّأخير) اشتمل على وجوه التّقديم والتّأخير في كلام العرب وعلة حسنه وسبب جوازه ، وألحق به ما أطلق عليه بمصطلح (الفروق والفصول)، وأراد بها كلّ ما يقع من الظرف والجار والمجرور والأجنبيّ بين المتلازمات أو المتطالبات ك : الفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه ، والعاطف والمعطوف ... إلخ^(٣) .

إلا أنّ النحويين المحدثين عدّوا استلزام أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر شكلاً من أشكال التّضام (التلازم) في التّركيب النحويّ ، وأشاروا إلى ما يتنافى معه فلا يلتقي به ب (التّنافي) أو (الفصل) ، وهو كل ما يدلُّ على الفصل بين متلازمين

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٤٣١/١ ، اللسان / مادة (فصل) .

(٢) ينظر : التعريفات ٥٣ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣٩٢/٢ .

كالعاطف والمعطوف مثلاً . بفاصلٍ هو دونَ الجملة؛ لأنه لا ينتمي لنمطها التركيبي، فهو أجنبيٌّ عن مفرداتها ولا يمتُّ بصلّةٍ لها ؛ لما بينها من قوّة الرّبطِ بسبب (قرينة التّلازم) ، وهذا كلّهُ يصبُّ في الحفاظِ على (قرينة التّضام) وما يحيطُ بالكلام من لبسٍ فيه^(١) .

عرّف الفصلُ النّحويُّ عموماً في الدّرسِ النّحويِّ الحديثِ بأنّه « وضعُ لفظٍ بينَ لفظينِ آخرينِ في الجملة ، ينتمي أحدهما إلى الآخرِ ، كأنْ يكونا متلازمينِ أو بينهما أية صورةٍ من صورِ التّضام »^(٢) .

وكذلك أُشيرَ إليه بأنّه لفظٌ يستعملُ في البحثِ النّحويِّ من خلالِ وقوعِ فاصلٍ من نوعٍ خاصٍّ بينَ جزأي الجملةِ أو أجزاءها المتوالية ، ويشترطُ في الفاصلِ أن لا يكون متصلاً بأحدِ أجزاء الجملةِ وظيفياً ، وإنْ كان على اتصالٍ به أو بالجملةِ بأسرها معنئياً^(٣) . ويقصد به أيضاً: « القطعُ بينَ المتصلينِ في العادةِ كالمتضايفينِ ، والصفّةِ مع الموصوفِ ، والفعلِ معِ الفاعلِ ، والمبتدأِ معِ الخبرِ ، وما هما كالجزءِ الواحدِ أو في منزلةِ الجزءِ الواحدِ من حيثُ تلازمهما »^(٤) .

وبعبارةٍ أخرى يمكننا القولِ ها هنا بما مفاده : بأنّ عنصراً نحويّاً (وحدةً لغويةً) يشغلُ الحيزَ بينَ العاطفِ ومعطوفه أو بينَ المتعاطفينِ، ويعملُ على تنافي التّطالبِ بينهما وفكِّ ارتباطهما ، فيقطعُ هذا الحاجزُ اللفظيُّ الاتّصالَ ويمنعُ المباشرةَ فيما بينهما ، كأنْ يقعُ مثلاً الظرفُ أو الجارُ والمجرورُ ، مما يؤدي إلى تغييرٍ في العلاقاتِ التركيبيّةِ والدلاليّةِ داخلِ نطاقِ التّأليفِ الجمليّ .

الفصلُ بينَ الرّفْضِ والقَبولِ :

تفاوتتْ نظرةُ النحويينَ قديماً بشأنِ وقوعِ الفصلِ بينَ العاطفِ ومدخوله رفضاً وقبولاً ؛ وفقاً لماهيةِ النّصِّ وخصوصيةِ الفاصلِ ونوعيةِ العاطفِ كأنْ يكون مثلاً أحادياً أو متعدّداً

(١) ينظر : البيان في روائع القرآن ١/١٠٩ ، ١١٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٧ .

(٢) ينظر : البيان في روائع القرآن ٢/١١٨ .

(٣) ينظر : التفكير النحوي ٣٣٩ .

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧٣ .

الحروف ، وقد سلكتُ وجهاتٍ نظرهم مسالكَ مختلفةً كلَّ حسبَ ما يراه ، وكانت آراؤهم
كما يلي :

الرأي الأول :

رفض فريقٌ في مقدمتهم أبو عليّ الفارسيّ جملةً وتفصيلاً حدوثَ الفصلِ بينهما
في النصوصِ النَّثْرِيَّةِ مطلقاً ، لا سيّما القرآنية منها ، سواءً كان الفاصلُ ظرفاً أم جاراً
ومجروراً ، وكذلك سواءً كان العاطفُ حرفاً واحداً أم أكثر؛ غير أنه يفهم من كلامه وجوبُ
توفرِ شرطينِ مقترنينِ معاً ؛ كي يتحققَ ذلك ، وهما :

❖ أن يكونَ النَّصُّ اللغويُّ (التّأليفُ أو التّركيبُ الجمليّ) شعراً لا نثراً ، مقيداً
بالضرورة ، فقال : « وقد جاءَ في الشعرِ ، ... ، وقال الأعشى :

يوماً تراها كشبهِ أوديةِ الـ **عصبٍ** ويوماً أديمها نغلاً^(١)

ففصلَ بالظرفِ بينَ المشتركِ في النَّصبِ ، وما أشركه فيه))^(٢) ، فقد فصلَ بينَ
العاطفِ ، وهو الواو ، بالظرفِ (يوماً) والمعطوفِ (أديمها) .

وجديرٌ بالذكرِ أنه أكد على تقييدِ الفصلِ بينهما بالاضطرارِ الشعريّ، وأنه لا يجوزُ
ذلك في السّعةِ والاختيارِ ، مستدلاً بقولِ شاعرٍ آخر^(٣) :

أبو حنّشٍ يورّقنا وطلقَ **وعمّارٌ** وآونةً أثالا^(٤)

فقد فصلَ بالظرفِ (آونة) بينَ العاطفِ ، وهو الواو ، والمعطوفِ (أثالا) .

❖ أن يكونَ الحيزُ بينهما مشغولاً بما يوصفُ بخاصيةِ التّعلّقِ ، وهما الظرفُ أو
الجارُ والمجرورُ ؛ ويرجع ذلك إلى أنّهما يتعلّقانِ بمذكورٍ أو بمحذوفٍ ، وهذا التّعلّقُ

(١) البيت للأعشى، وهو من المنسرح ، ينظر : ديوانه ٢٨٣ .

(٢) الحجة للقراء السبعة ٤١٣ / ٢ .

(٣) ينظر : المسائل العسكرية ١٦٤-١٦٦ ، المسائل البصريّات ٧٧٤-٧٧٥ .

(٤) البيت لعمرّو الباهلي ، وهو من الوافر ، ينظر : الكتاب ٣٤٣ / ١ ، الخصائص ٣٧٨ / ٢ ، خزنة الأدب ٢٣٨ / ٣ .

جعلهما ضعيفين؛ لاحتياجهما لغيرهما ، فيتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما كما هو أصل مقرر عند التحويين بأن ((التوسع في الظروف وفي غيرها كثير))^(١) .

وينطلق رفضه هذا ؛ لكونهما يشكلان في الجملة تركيباً بنويماً واحداً متلازماً مؤلفاً منهما معاً ، فهما شيء واحد لا يتجزأ ولا ينفصل ، إذ أحدهما يكمل الآخر ، ومن هنا استتبع فكرة وقوع حاجز أو حائل بينهما يمنعهما من الاتصال المباشر ، وقد عبّر عن فكرته هذه قائلاً : ((إن العاطف شديد الاتصال بمعطوفه ، وهو نائب مناب العامل ، ولا يفصل بين العامل ومعموله ، فالنائب أولى))^(٢) .

الرأي الثاني :

لم يلتفت العكبري في هذه المسألة إلى ماهية العاطف أو خصوصية الفاصل عند عطف المفردات أو التراكيب ، بل لم يول النص اللغوي اهتماماً يذكر ، فلم يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد ، فالشعر والنثر عنده سواء لا ميزة لواحد على الآخر ؛ لذلك نراه يجوز الفصل من دون قيد أو شرط ، إذ نظر إلى أن الأمر مسلم به ومتحتم الوقوع في اللغة ، وإليك نماذج مما قاله بخصوص هذا الشأن :

❖ جَوَزَ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ (إِذَا) بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ الْوَائِ وَالْمَعْطُوفِ ﴿أَنْ تَحْكُمُوا﴾ عِنْدَ إِعْرَابِ الْآيَةِ : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] ، فقال : ((الوجه الثاني: أن تنصب (إذا) ب ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ، و ﴿أَنْ تَحْكُمُوا﴾ به أيضاً ، والتقدير أن يكون حرفُ العطفِ مع ﴿أَنْ تَحْكُمُوا﴾ ، لكن فصلَ بينهما بالظرفِ ، كقول الأعشى :

يوماً تراها كشبه أودية الـ **عصب** ويوماً أديمها نغلا^(٣) .

(١) الإغفال ٢٤٤/١ .

(٢) لم أقف على هذا الاقتباس في كتب أبي علي ونقلته من المساعد ٤٧٨/٢ .

(٣) التبيان ٣٦٦/١-٣٦٧ .

وطبقاً لرأيه فإنَّ الفصلَ في البيتِ يكونُ بالظرفِ (يوماً) ، حيث وقعَ بين العاطفِ ، وهو حرفُ الواو ، والمعطوف ، وهو (أديمها) .

❖ قطع بوقوع الفصلِ بينهما في عطفِ التراكيبِ الجمليّة لما ذكرَ إعرابَ الآيةِ : ﴿أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِهِمْ خَالِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧] قائلاً ما نصّه : ﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ ، أي : وهم خالدون في النارِ ، وقد وقعَ الظرفُ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ^(١) .

كذلك نحا الزّمخشري^(٢) فيه منحى سابقه العكبري ، فابتعدَ كلَّ البعدِ عن رأي أبي عليّ ، واتجه إلى القبولِ به مطلقاً ، إذ يتمثلُ رأيه في أنّ صيرورة الفصلِ بينهما . أي : العاطفِ ومعطوفه ممكنةٌ ، وليس لها شرطٌ يقيدها أو ضابطٌ يحكمها ، بل هي واقعةٌ سواءً كان العاطفُ على حرفٍ واحدٍ أم أكثر ، وليس من ضروراتِ الفاصلِ أن يكونَ شبهَ جملةٍ ، بل يمكنُ أن يكونَ حالاً أو مفعولاً لأجله ، كما سيأتي لاحقاً .

الرأي الثالث :

سلكَ فريقٌ ثالثٌ اتجاهاً لا يقبلُ وقوعَ الفصلِ بالكليةِ ، ولا يرفضه بالكليةِ ، بل يميلُ إلى شيءٍ من التفصيلِ في المعطوفِ ، ومن أبرزهم ابنُ مالكٍ محتجين بوقوعه في نصوصٍ نظريةٍ فصيحةٍ حسبما ذكروا ، ولكن اشتراطوا لذلك شروطاً ، وهي كالتالي^(٣) :

- ❖ أن يكونَ الفاصلُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً .
- ❖ أن يكونَ المعطوفُ اسماً مرفوعاً أو منصوباً ، فإن كانَ مجروراً فإنه يجبُ معه إعادةَ حرفِ الجرِّ متابعهً لسببويه^(٤) .

(١) التبيان ٦٣٩/٢ .

(٢) ينظر : الكشف ٣٦٤/٢ ، وغيره من المواضع .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٤ ، المساعد ٤٧٨/٢ ، شفاء العليل ٧٩٨-٧٩٩ .

(٤) وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الاسم المجرور من دون إعادة حرف الجر . ينظر : الكتاب ٧٤/١ ، الإنصاف ٤٦٣/١ .

❖ أن لا يكون المعطوفُ فعلاً ، فإن كان كذلك لم يجزِ الفصل ، فلا يُقالُ : قامَ زيدٌ
وفي الدارِ قعدَ.

الرأي الرابع :

شقَّ أصحابُ هذا الرأي طريقاً خاصاً بهم ، وكونوا رأياً يتفقُ مع الآخرين في ماهيةِ
الفصلِ ، ولكن يميلُ إلى التفصيلِ في العاطفِ ، ومن أبرزهم ابنُ عصفورٍ وأبو حيان ،
فإنهما نظرا إلى المسألةِ نظرةً مغايرةً للأقوالِ الأخرى فسلكا منهجاً يعتمدُ على شرطينِ
أساسين ، هما :

- أن يكونَ الفصلُ قسماً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ولا يجوزُ الفصلُ بغيرهما.
- أن يكونَ الحرفُ العاطفُ على أكثرِ من حرفٍ ك : (ثم ، أو ... الخ) ، فإن
كانَ على حرفٍ واحدٍ ك : (الفاءِ أو الواوِ) لم يجزُ ذلك إلا في الحاجةِ القصوى
في الشعرِ ، أي : في الضرورةِ فقط ^(١) .

ومن المهم هنا التنبيهُ بأن ما اشترطه ابنُ مالكٍ في كونِ المعطوفِ اسماً ليس له
كبيرُ عنايةٍ عندهما ، فالمعطوفُ سواءً كان اسماً أم فعلاً فالأمرُ سيان عندهما ، ولا فرقَ
بينهما ، كذلك الأمرُ بالنسبةِ للنصوصِ الثنويةِ أو الضرورةِ الشعريةِ، ولكن انصبَّ
تركيزُهُما على العاطفِ كما في الشرطِ الثاني أعلاه .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١/٢٤٦-٢٤٧ ، الارتشاف ٤/٢٠٢٣-٢٠٢٤ .

المطلب الثاني

الفواصل بين العاطف ومدخوله

يقصدُ بـ (الفاصلِ) اصطلاحاً بأنه العنصرُ ((الأجنبيّ الذي يقحمُ بينَ متواليين متصلين كالمضافِ والمضافِ إليه))^(١)... ألخ ، وهو تبعاً لاتجاهاتِ العلماءِ فإنه ها هنا يتفرعُ إلى ثلاثةِ فروعٍ ، هي :

الأول : (الزائدُ) ، وهو اللفظُ المندرجُ في الجملةِ الذي لا يرتبطُ ببورتها ارتباطاً تركيبياً أو دلالياً ، بل يصحُّ الاستغناءُ عنه فلا يخلُ بتركيبها ولا يفسدُ معناها^(٢) ، كما في (لا) الزائدة .

الثاني:(الظرف أو الجارُ والمجرورُ)، ويتميزان بأنهما يفصلانِ بينَ المتلازمين من غيرِ تكلفٍ وبدونِ شرطٍ أو قيدٍ ، وهما ممّا يتوسعُ فيهما تركيبياً ووظيفةً.

الثالث : (غيرُ الأجنبيّ)، فيعرّفُ الأجنبيُّ بأنه ((ما لم يعملُ فيه العاملُ))^(٣) ؛ لذلك فإنَّ غيرَ الأجنبيِّ هو ما يؤثرُ فيه العاملُ وظيفياً ويرتبطُ بأحدِ أركانِ الجملةِ مثل : المفعولِ به والمفعولِ له والحالِ كما سنرى ، وهي . أي : الفواصل . كما يأتي :

أولاً : (لا الزائدة) .

تشغلُ (لا) النَّافِيَةُ الزَّائِدَةُ الحَيِّزَ الواقِعَ بينَ كلِّ ((شيئينِ متطالِبين))^(٤) معترضةً بينهما مؤديةً إلى تنافيهما ، وبعبارةٍ أكثرِ وضوحاً تفصلُ بينَ كلِّ متلازمينِ يوصفانِ بأنَّهما ((ممّا يحتاجُ بعضُهُ إلى بعضٍ))^(٥) ، كما :

أ. بينَ الجارِّ والمجرورِ: مثل : جاءَ الطالبُ بلا كتابٍ.

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧٢ .

(٢) الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة ٤٩ .

(٣) الجملة العربية تأليفها وأقسامها ٦٦ .

(٤) مغني اللبيب ١/٣٢٢ .

(٥) رصف المباني ٣٤٢ .

ب. وبينَ النَّعْتِ والمنعوتِ: كقولهِ سبحانه وتعالى ﴿ أَنْطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ﴿٣٠﴾ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ الْهَبِّ ﴾ [المرسلات: ٣٠-٣١].

ت. وبينَ العاطفِ والمعطوفِ: « وقد عدَّ من الفاصلِ (لا) ، نحو: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءَ آبَائِنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨] ، وهذا فاصلٌ وقعَ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ لا بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه »^(١) ، وسيخصُّصُ الكلامُ ها هنا عليها.

إنَّ الميلَ إلى الفصلِ بـ (لا) بينَ تلازمِ العاطفِ بمعطوفِهِ في التَّأليفِ الجملي مع إمكانِ حذفِها منه يعودُ لأسبابٍ وأغراضٍ يقصدُها المتكلِّمُ ، أهمُّها :

١. قطعية النصِّ : ويطلقُ عليه بـ (رفع الاحتمالِ عن المعنى)^(٢) ، فإنَّ دلالةَ التَّعبيرِ الذي تقعُ فيه (لا) تختلفُ عن معايرِهِ المجرِّدِ منها ، فالوظيفةُ الدلاليَّةُ التي تؤديها هي قطعُ تعدديةِ الاحتمالاتِ والتَّنصيصِ على احتمالٍ واحدٍ ، فيؤتَى بها ؛ « ليعلمَ أنَّ الفعلَ منفيٌّ حالَ الاجتماعِ والافتراقِ »^(٣) ، فإذا جردَ منها احتمالَ وجهينِ مختلفينِ ، فإذا قلنا مثلاً :
 - ما جاءني محمدٌ وخالدٌ .
 - ما جاءني محمدٌ ولا خالدٌ .

فإنَّ الجملةَ الأولى تحتُمُ نفيَ مجيئِهما بالكليةِ ، وتحتُمُ مجيءَ أحدهما دونَ الآخرِ أي : مفترقينِ ، أمَّا الثانيَّةُ فإنَّها نصٌّ على نفيِ مجيئِهما مطلقاً لا مجتمعينِ ولا مفترقينِ ، قالَ ابنُ هشامٍ : « يحتُمُ أنَّ المرادَ نفيَ مجيءِ كلِّ واحدٍ منهما على كلِّ حالٍ ، وأنَّ يرادَ نفيَ اجتماعِهما في وقتِ المجيءِ ، فإذا جيءَ بـ (لا) صارَ الكلامُ نصّاً في المعنى الأولِ »^(٤).

(١) النكت الحسان ١٣٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٨٥/٢ ، الجملة العربية والمعنى ٢٣١ .

(٣) الجنى الداني ١٦١ .

(٤) مغني اللبيب ٣٢٢/١ .

ونظيره قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فقد فصلَ بينَ العاطفِ ومعطوفه بـ (لا) الزائدة ، فإنه « لم يقل : (غير المغضوب عليهم والضالين) ؛ لئلا يفهم أن المباينة لمن جمع الغضب والضلال دون من لم يجمعهما ، فإنه لو قال : (غير المغضوب عليهم والضالين) ؛ لثوهم أن المباينة لمن جمع الغضب والضلال ، فلما ذكر (لا) جعل المباينة لكل صنفٍ منهما »^(١) .

وشبيهه ما جاءت (لا) الزائدة له قوله تعالى ﴿لَأَنْهَكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ٩]، إذ نلاحظ أنه قد فصلَ بينَ العاطفِ والمعطوفِ بـ (لا) مع إمكان حذفها ، إلا أنه جيء بها للنهي عن الانشغال بأحدهما دون الآخر أو بالاثنتين معاً ، « ولو قال (لا تلهمكم أموالكم وأولادكم) لاحتمل أن يكون النهي عن اجتماعهما وأنه لو انشغل بواحدٍ منهما لم يدخل في النهي »^(٢) .

ومثله قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا﴾ [النساء: ٤٣]، إذ فصلَ بينَ العاطفِ ، وهو الواو ، وبين المعطوف ﴿جُنْبًا﴾ بـ (لا) الزائدة « تنبيهاً على أن النهي عن قربان الصلاة مع كل واحدة من هذين الحالين على انفرادهما ، فالنهي عنها مع اجتماع الحالين أكد وأولى »^(٣) .

ومن هنا تظهر فائدتها التركيبية، فإنها وإن كانت زائدة في اصطلاح النحويين إلا أن لها وظيفةً تعبيريةً لا يمكن الاستغناء عنها ؛ لذلك « لا يجوز إخراجها من الكلام؛ لئلا يصير النفي إثباتاً ، والمعنى على النفي »^(٤) .

٢. **تأكيد معنى النفي** : تؤدي (لا) النافية الفاصلة بين حرف العطف وبين مدخوله غرضاً معنوياً مهماً يبرز من خلال تكرارها في الكلام لقصدٍ يريده المتكلم ، ألا وهو تأكيد النفي

(١) لمسات بيانية ٦٣ .

(٢) الجملة العربية والمعنى ١٢٨ .

(٣) الدر المصون ٦٨٩/٣-٦٩٠ .

(٤) رصف المباني ٣٤٢ .

تأكيداً لا يقبل الشك ولا يميل إلى التأويل ؛ ليشمل المعطوف والمعطوف عليه معاً ، فإنَّ
« الزيادة فيها معنى التأكيد .. ؛ لأنَّ دلالة الكلام المؤكد أقوى من دلالة غير المؤكد »^(١).

إنَّ (لا) الزائدة الفاصلة دخلت بين العاطف ومعطوفه في قوله تعالى
﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] ، فأفادت دلاليّاً تأكيد النفي ؛ ليعم ويشمل
المتعاطفين معاً ، فقد «عُطِفَ قوله : ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ على فاعل الضمير في قوله :
﴿مَا أَشْرَكْنَا﴾ ولم يأت هنا بتأكيد بضمير رَفَعٍ مُنْفَصِلٍ ، ولا فاصلٍ بين المتعاطفين
اكتفاءً بوجود (لا) الزائدة للتأكيد فاصلةً بين حرف العطف والمعطوف»^(٢) .

وكذلك أقحمت (لا) النافية زائدة بين العاطف ومعطوفه في قوله تعالى
﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾ [سبأ: ٣٧] فأثرت دلاليّاً في التركيب الجملي للآية
مفيدة تأكيد النفي قبلها ، فإنَّ «تكرير (لا) النافية بعد العاطف في ﴿وَلَا أَوْلَادُكُمْ﴾ لتأكيد
تسلط النفي على كلا المذكورين ؛ ليكون كلُّ واحدٍ مقصوداً بنفي كونه ممّا يقرب إلى الله
وملتفتاً إليه»^(٣) .

٣. منع الالتباس : وهو ما أطلق عليه المفسرون بـ (دفع التوهم) عند السامع ، فقد يظنُّ
ظانُّ أنَّ المعطوف في الكلام قد عطِفَ على اسمٍ قبلَ المعطوفِ عليه ، فيفضي ذلك
عنده إلى اختلال التعبير ، وربما عكس مراد المتكلم ، فيؤتى بـ (لا) النافية الزائدة بعد
حرف العطف ؛ لتحديد طرفي العطف بصورة واضحة لا تقبل التأويل ، فلا يشكُّ السامعُ
بهما أو يلتبس في تمييزهما .

ويظهر ذلك جلياً في قوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
[الفاحة : ٧] ، فأقحامُ (لا) بعد العاطف أدى إلى إزالة الإيهام عند السامع في ماهية

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ .

(٢) الدر المصون ٥/٢١٠ . وينظر : البحر المحيط ٤/٢٤٦ .

(٣) التحرير والتوير ٢٢/٢١٥ .

العطفِ وتشخيصِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بدقة متناهية ، فلولا زيادتها لاختلَّ التركيبُ
ولكانَ المعنى : (صراط الذين أنعمت عليهم والضالين) ، وليس هذا مراد الآية ؛ لذلك
قالَ مكِّي مبيناً علةَ ذلك : «ودخلتُ (لا) في قوله: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾؛ لئلا يتوهم أنَّ ﴿الضَّالِّينَ﴾
﴿عطفٌ على﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ في قوله ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾، فبدخولِ (لا) امتنع أن يتوهم متوهم ذلك» (١)

كما قد جيءَ بـ (لا) الثانية زائدةً في قوله تعالى : ﴿إِنهَا بَقْرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا
تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ (البقرة: ٧١)، فإنها أزلت الشكَّ والالتباسَ من النصِّ ، فحذفها قد يؤدي إلى
الشكِّ في عطفِ ﴿تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ على ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ أو على ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ فيريك المفهومَ
الدلاليَّ للآية ، ولكنَّ زيادتها أدت إلى منع ذلك لسببين :

(١) أنها نصت على نفي المعطوفِ ﴿وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾؛ لأنَّ المعطوفَ عليه ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾
﴿منفيٌّ كذلك ؛ لأنهما في المعنى واحدٌ﴾ (٢) .

(٢) كما أنَّ ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ صفةٌ لـ ﴿بَقْرَةٌ﴾ ، و﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ صفةٌ لـ ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ ، فهي
داخلةٌ في حيزِ النفي قبلها ، فالمعنى : نفي إثارتها للأرضِ ، فتدلُّ بسببه ،
﴿وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ نفي آخر معادلٌ لـ ﴿لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ ، والصفتان ، أي : الحرثُ
والسقيُّ ، منفيتان عنها من حيثُ المعنى (٤) .

ثانياً : (الظرف) .

يتَّسمُ الظرفُ عموماً في اللغةِ العربيةِ بأنه عنصرٌ نحويٌّ يفصلُ بين المتلازماتِ (
الأزواجِ النحويةِ) . لا سيما العاطفُ ومدخولُه . من دون قيدٍ أو شرطٍ؛ لأنه قد تُوسَّعَ فيه
بالتقديمِ والفصلِ وحُصِّ بذلك ؛ لكثرةِ في الاستعمالِ (٥)؛ لذلك فهو يتَّصفُ بهذه الخاصيةِ

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية ١١٣/١ .

(٢) ينظر : الكشف ١١٨/١ .

(٣) ينظر : التبيان ٧٦/١ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٣٢٩/١ .

(٥) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٣١/١ .

التي انفردَ بها مع الجارِ والمجرورِ على العكسِ من غيرهما ، وهي كونه يمكن تقديمه وتأخيره بسهولةٍ بينَ عناصرِ التَّأليفِ الجملي .

إنَّ البحثَ والتَّقصي وكذلك إنعام النَّظَرِ في آراءِ النَّحاةِ والمفسرين وأقوالهم يكشفُ بأنَّآياتٍ من الذكرِ الحكيمِ قد وقعَ فيها الظَّرْفُ فاصلاً بينَ العاطفِ ومدخوله ، ولكننا أيضاً نجدُ أنَّ آخرين منهم قد رفضوه باعتباره ممتنعاً في التَّركيبِ النَّثريِّ، كلِّ حسبَ منظاريه النَّحويِّ وأساسيه المنطقيِّ والأصوليِّ، وهي كالتالي :

❖ الآيةُ الأولى: قوله سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء: ٥٨] .

يكادُ يتفقُ جمعٌ من النَّحاةِ والمفسرين . حسبما وقفتُ عليه من أقوالهم . بأنَّ الآيةَ قد جازَ فيها الفصلُ بالظَّرْفِ بينَ العاطفِ ومعطوفه ، فإنَّ قوله : ﴿ أَنْ تُؤَدُّوا ﴾ معطوفٌ عليه ، وقوله : ﴿ أَنْ تَحْكُمُوا ﴾ هو المعطوفُ، وقد أقحمتُ (إذا) الظَّرْفيةَ بينَ حرفِ العطفِ الواوِ ، والمعطوفِ ﴿ أَنْ تَحْكُمُوا ﴾^(١)، وحينها يكونُ (إذا) ظرفاً معمولاً للفعلِ (تحكم) ، وقد قدِّمَ على معموله ، فأقحمتُ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ ، وهو المصدرُ المنسبُكُ من (أن) المصدريةِ ومدخولها ، والتَّقديرُ : إنَّ اللهَ يأمُرُكم بأداءِ الأماناتِ والحكمِ بالعدلِ ... ، وإذا رصدناها وتتبعنا ما قيلَ فيها يظهرُ لنا ما يلي :

أ. أنَّ الفصلَ بينَ العاطفِ ومعطوفه بالظَّرْفِ ممكنٌ في الكلامِ المنثورِ، كما في المنظومِ على حدِّ سواءٍ، قال ابنُ مالكٍ : « وهو جائزٌ في أفصحِ الكلامِ المنثورِ، ، وقوله

تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء:

٥٨]]^(٢) .

(١) ينظر : التبيان ١/٣٦٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٤ ، البحر المحيط ٣/٢٨٩ ، الدر المصون ٤/٩ ، اللباب ٦/٤٣٧ ، روح المعاني ٥/٦٤ ، التحرير والتنوير ٥/٩٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٤ . وينظر كذلك : التبيان ١/٣٦٦ ، الدر المصون ٤/٩ ، التحرير والتنوير ٥/٩٣ .

ب. أن الآية فيها ردُّ على رأي أبي عليّ الذي جعلَ الفصلَ بينهما بالظرفِ مقتصرًا على ضرورةِ الشعرِ كما تقدّم في المطلبِ الأولِ ، بل يمكنُ أن يقعَ في التراكيبِ المنثورةِ ، قال أبو حيانٍ : ((وأبو عليّ يخصُّ هذا بالشعرِ ، وليس بصوابٍ))^(١)، وكذلك قال : ((وإنما يستدلُّ على ضعفِ مذهبِ أبي عليّ... بقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨])^(٢).

ت. أنها تتوجهُ إعرابياً على وجهين أو أكثر ، لكنَّ الوجهَ الأكثرَ قبولاً هو الفصلُ بينهما بالظرفِ، قال الحلبيُّ : ((والظاهرُ أن قوله : ﴿أَنْ تَحْكُمُوا﴾ معطوفٌ على ﴿أَنْ تُؤَدُّوا﴾ ...، فيكونُ قد فصلَ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ بالظرفِ))^(٣).

❖ الآيةُ الثانيةُ: قوله سبحانه ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥] .

عندَ متابعةِ ما قيلَ من آراءٍ في الآيةِ نخلصُ إلى أنها اعتمدتُ أي تلك الآراءِ في التوجيهِ النحويِّ بشكلٍ أساسيٍّ على تفسيرينِ اثنينِ حاولتُ من خلالهما أن تبينَ ما استشكلَ فيها ، والتفسيرانِ هما:

أ. الفصلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ :

وجّه العكبريُّ نظره في الآيةِ نحوَ القولِ بأنَّ الظرفَ فرّقَ بينَ حرفِ العطفِ ومعطوفه ، ففصلَ بينهما ، فإنَّ ﴿وَقْرًا﴾ معطوفٌ ، و﴿أَكِنَّةً﴾ معطوفٌ عليه ، كما أنَّ ﴿فِي آذَانِهِمْ﴾ ظرفٌ أصله التّأخيرُ ، فلما قدّمَ أقحمَ ، ففصلَ بينَ الواوِ ، وبينَ ﴿وَقْرًا﴾ المعطوفِ ، والكلامُ تقديره وفقاً لرأيه : وجعلنا على قلوبهم أكنةً ووقراً في آذانهم ، ، إذ صرّحَ بعدمِ الاعتدادِ بالفصلِ بالظرفِ ، وأشارَ إليه بقوله : ((و﴿وَقْرًا﴾ معطوفٌ على

(١) البحر المحيط ٢٨٩/٣ .

(٢) البحر المحيط ١١٣/٢ ، وينظر : الدر المصون ٣٤٢/٢ .

(٣) الدر المصون ٩/٤ - ١٠ .

﴿أَكِنَّةٌ﴾، ولا يعدُّ الفصلُ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ فصلاً ؛ لأنَّ الظَّرْفَ أحدُ المفاعيلِ ، فيجوزُ تقديمُه وتأخيرُه ((^(١))، ومن هنا نفهمُ أنَّ العكبريَّ يرى أنَّ الواوَ فيها عطفتُ شيئاً على شيءٍ آخر ، وليستُ كما وضّحتُ في التفسيرِ الثاني .

ب. عطفُ متماثلينِ على متماثلينِ :

لقد انبنى تفسيرُ آخرُ للآيةِ على قاعدةٍ مفادُها أنَّ ((الواوَ فيها لعطفِ شيئينِ على شيئينِ))^(٢)، حيثُ نحا مَنْ تبنى هذا التفسيرَ إلى أنَّها ليستُ ممَّا يندرجُ تحتَ الفصلِ بينَ العاطفِ ومدخوله بالظرفِ، فأنكرَ وقوعه فيها وأوله تأويلاً مخالفاً لما تقدّمَ ؛ وذلك لسببينِ هما^(٣) :

١. أنَّ الواوَ جاءتُ فيها لعطفِ شيئينِ على شيئينِ متقدمينِ، كما في قوله تعالى :

﴿رَبَّنَا إِنِّي أُلِيْتُ الذَّنْبَ وَإِنِّي أَنَا الْخَاسِرُ﴾ [البقرة: ٢٠١]، إذ عطفَ ﴿وَقَرَأَ﴾ على

مثليه ، وهو ﴿أَكِنَّةٌ﴾، وعطفَ ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ بإعادةِ حرفِ الجرِّ .

٢. أنَّ العاطفَ فيها على حرفٍ واحدٍ لا أكثر ، وهو ممَّا لا يجوزُ الفصلُ معه .

❖ الآيةُ الثالثةُ: قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِهِمْ خَالِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧].

ناظرتُ هذه الآيةَ أيضاً عند العكبريِّ السابقةً أعلاه وشابهتها في كونها أنَّها ممَّا فصلَ الظرفُ بينَ تلازمِ العاطفِ بمعطوفه ، فإنّه يرى أنَّ الواوَ عطفتُ جملةً اسميةً على أخرى ، فالمعطوفُ عنده هو قوله: ﴿فِي النَّارِهِمْ خَالِدُونَ﴾، والمعطوفُ عليه قوله: ﴿أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ ، وعليه فإنَّ ﴿فِي النَّارِ﴾ متعلقٌ بالخبرِ ﴿خَالِدُونَ﴾ وقدّمَ فأدى إلى الفصلِ بينَ العاطفِ ، وهو الواو ، وبين جملةٍ ﴿هُمْ خَالِدُونَ﴾ ، وهو

(١) التبيان ٤٨٨/١ .

(٢) البحر المحيط ١١٣/٢ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٥٧٨/٤ ، اللباب ٨٠/٨ .

المعطوف ، قال مشيراً إلى ذلك بقوله : ﴿ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ ، أي : وهم خالدون في النار ، وقد وقع الظرف بين حرف العطف والمعطوف^(١) .

من جهة أخرى نشأ فيها اتجاه آخر يخالف ما أورده العكبري، فعدّ هذا الاتجاه أنّها ليست ممّا نحن بصددّه ، وإنّما خرّجها تخريجاً آخر ، ونلحظ أموراً أبرزها^(٢):

- ✓ أنّ الواو هي للاستئناف، وليست للعطف .
- ✓ أنّ الجملة بعد الواو استئنافية ، وليست معطوفة .
- ✓ أنّ تقديم ﴿ فِي النَّارِ ﴾ على خبره المتعلق به ﴿ خَالِدُونَ ﴾ سببه الاهتمام ومراعاة الفاصلة ، وليس سببه الفصل بين العاطف ومعطوفه .
- ✓ أنّ الفصل يتحقّق بين العاطف ومدخوله إذا كان المتعاطفان مفردين لا جملتين .

ثالثاً : (الجارّ والمجرور) .

يخضع الجارّ والمجرور كونه عنصراً نحويّاً لمبدأ الرّصف والترتيب داخل الجملة العربية حاله في ذلك حال جميع العناصر النّحوية الأخرى ، وأبرز ما يميّز به هو . كما الظرف أعلاه إضافة إلى التّوسع . ما يمكن أن نطلق عليه بـ (التّعلّق) ، والمقصود به «هو الارتباط المعنوي للعنصر الفاصل بأحد ركني المركّب المتّصل»^(٣) ، إذ يجب أن يكون فاصلاً غير أجنبي حتى يمكن حين ذاك الفصل به بين العاطف ومدخوله ؛ وقد استعمل فاصلاً بينهما في ست مواضع من الذّكر العزيز وفق رأي لفريق من النّحاة، وهي كما يلي :

أولاً : قوله تعالى ﴿ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة: ٢٠١] .

(١) التبيان ٦٣٩/٢ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٣٠/٦ ، اللباب ٤٥-٤٤/١٠ .

(٣) الأسس المعرفية والمنهجية ٥٤٥ .

تمثل الآية الكريمة ونظيرتها ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ [يس: ٩] محوراً مهماً وحجراً أساساً شكلاً اتجاهاً مختلفين اعتماداً بشكل رئيس على النظر إلى الوظيفة الدلالية لحرف العطف ، وهما :

أ. الاتجاه الأول: الفصل بين العاطف والمعطوف.

يبدو أن تأثر ابن مالك برأي العكبري السابق في الآية (٢٥) من سورة الأنعام بدا واضحاً في مسألة الفصل بين العاطف ومعطوفه بالجار والمجرور، فسلك في هاتين الآيتين مذهباً يتلخص بما يلي^(١) :

(١) أن الآيتين فصل فيهما الجار والمجرور بين العاطف ومدخوله ، ففي الأولى وقع الجار والمجرور ﴿ فِي الْآخِرَةِ ﴾ فاصلاً بين حرف العطف وبين المعطوف ﴿ حَسَنَةً ﴾ ، وفي الثانية وقع ﴿ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ بين الواو، وبين ﴿ سَدًّا ﴾ .
(٢) أن الواو فيهما تقيد عطف شيء واحد على شيء آخر ، فإن الآية الأولى قد عطف فيها ﴿ حَسَنَةً ﴾ الأولى على ﴿ حَسَنَةً ﴾ الثانية، أي : آتتا في الدنيا حسنة وحسنة في الآخرة ، وفي الآية الثانية عطف ﴿ سَدًّا ﴾ الأولى على ﴿ سَدًّا ﴾ الثانية ، أي : وجعلنا من بين أيديهم سداً وسداً من خلفهم ، فقدم ﴿ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ على المعطوف فصار فاصلاً بينه وبين العاطف .

(٣) أن الآيتين فيهما دليل على جواز وقوع الفصل بالجار والمجرور في الكلام المنثور ورد على مذهب أبي علي المتمثل بجعله مخصوصاً بالضرورة .

ب. الاتجاه الثاني: عطف متماثلين على متماثلين.

تصدى أبو حيان ومن تابعه بوضوح لما جاء سابقاً في الآيتين، فاتجه إلى سلوك مذهب فيهما يرتكز على أمور، هي^(١) :

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٤ .

١- أن الآيتين لم يقع فيهما الجار والمجرور فاصلاً بين العاطف ومعطوفه ، وليس فيهما دليل على ذلك ، وهما ليسا من باب الفصل .

٢- أن الواو فيهما لعطف شيئين على شيئين آخرين ، فيكون في الآية الأولى قد عطفت ﴿حَسَنَةً﴾ الأولى على ﴿حَسَنَةً﴾ الثانية ، وعطفت ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ على ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ من خلال إعادة العامل ، وهو حرف الجر ، وفي الآية الثانية عطفت ﴿سَدًّا﴾ الأولى على ﴿سَدًّا﴾ الثانية ، وعطفت ﴿مِنْ حَلْفِهِمْ﴾ على ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾ .

٣- أن الآيتين ليس فيهما ما يردُّ به على مذهب أبي عليٍّ؛ لأنهما ليسا من باب الفصل ، وإنما من باب عطف نظيرين على نظيرين آخرين .

ثانياً: قوله عزَّوجلَّ ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ مِنْ رَبِّهِءَ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِءَ كَتَبْتُ مُوسَىٰ ﴾ [هود: ١٧] .

لقد لفتت انتباه جمع من العلماء قراءتان وردتا في قوله : ﴿ كَتَبْتُ مُوسَىٰ ﴾ في الآية الكريمة ، فكانتا . وفقاً لرأيهم . تشكّان معلماً من معالم الفصل بين العاطف ومدخوله ، وسنسلط الضوء عليهما ها هنا ، وهما :

الأولى: (قراءة الرفع) .

عدَّ العكبري وغيره قراءة عامّة القراء العشرة بضمّ الباء في قوله ﴿ كَتَبْتُ ﴾ موسى ﴿^(١) شاهداً على جواز الفصل بالجار والمجرور بينهما، وقد صرّح بما يلي^(٢) :

أ. أن قوله ﴿ كَتَبْتُ مُوسَى ﴾ معطوفٌ ، و﴿ شَاهِدٌ ﴾ معطوف عليه ، أي : أن التّوراة والإنجيل يتلوان محمداً (صلى الله عليه وسلم) في التصديق .

(١) ينظر : البحر المحيط ١١٣/٢ ، الدر المصون ٣٤٢/٢ ، مغني اللبيب ٤١٨/١ ، اللباب ٤٣٨/٣ .

(٢) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٣٦٥/٥ .

(٣) ينظر : التبيان ٦٩٢/٢ ، التحرير والتنوير ٢٨/١٢ .

ب. أن الجارَّ والمجرورَ ﴿مِنْ قَبْلِهِ﴾ شغَلَ الحيزَ فاصلاً بينَ العاطفِ ، وهو الواوُ ، وبينَ المعطوفِ ﴿كُنْتُ مُوسَى﴾ ، أي : يتلوه شاهدٌ وكتابُ موسى من قبله .

الثانية: (قراءةُ النَّصبِ) .

كذلك نلاحظُ أنَّ فريقاً آخرَ قد اتَّجهَ إلى إمكانِ الفصلِ بينهما بالجارَّ والمجرورِ في قراءةٍ مَنْ فتح الباءَ في قوله ﴿كُنْتُ مُوسَى﴾^(١) ، ويتلخصُ ذلك في ما يأتي^(٢) :

أ. أنَّ ﴿كُنْتُ مُوسَى﴾ معطوفٌ على ضميرِ الغائبِ المنصوبِ على المفعوليةِ ، وهو الهاءُ في ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ ، والتقديرُ : يتلوه ويتلو كتابَ موسى .

ب. أنَّ الجارَّ والمجرورَ ﴿مِنْ قَبْلِهِ﴾ وقعَ فاصلاً بينَ العاطفِ الواوِ وبينَ المعطوفِ ﴿كُنْتُ مُوسَى﴾ .

ت. أنَّ أبا حيانٍ ومن تابعه جَوَّزَ هذا التَّوجيهَ الإعرابيَّ فيها، ولم يعترضْ بأنه مما لا يمكنُ ذلكَ في بابِ الفصلِ بالجارَّ والمجرورِ والعاطفِ على حرفٍ واحدٍ ، وقد علمنا سابقاً أنَّه اشترطَ بأنَّ يكونَ العاطفُ مؤلفاً ومرتكباً من حرفين فصاعداً لا على حرفٍ منفردٍ .

ث. أنَّ هذا التَّوجيهَ هو الظاهرُ والأقربُ إعرابياً ؛ لأنَّ من قدرَ فعلاً مشابهاً للمفوضِ، وجعلَ ﴿كُنْتُ مُوسَى﴾ مفعولاً بالفعلِ المقدرِ، فكأنَّه لم يولِ الفصلَ بينهما بالجارَّ والمجرورِ اهتماماً ، ولم يجوِّزِ الفصلَ بينهما .

ثالثاً: قوله سبحانه ﴿وَالِإِنِّ عَادِ إِخَاهُمْ هُوْدًا قَالَ يُنْقَوْمِ رَبُّكُمْ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [هود: ٥٠].

أشيرُ إلى الآيةِ بأنَّها من الآياتِ التي يتألَّفُ النَّظْمُ التَّركيبيُّ فيها من التَّفريقِ بينَ العاطفِ ومعطوفه بالجارَّ والمجرورِ فيشكلُ فاصلاً بينهما ، ولم يُنسبْ هذا الرأيُ إلى

(١) قرأ محمد بن السائب الكلبى بذلك ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن ٥٩ ، البحر المحيط ٢١١/٥ .

(٢) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٣٦٥/٥ ، إعراب القراءات الشواذ ٦٥٩/١ ، البحر المحيط ٢١١/٥ ، الذرِّ المصون

. ٣٠١/٦

قائلٍ، ولم يُتطرق إليه بشكلٍ واضحٍ، بل أُلْمِحَ له إلماحاً، ولكننا نستطيعُ وفقاً لما أُشيرَ . أنْ
نشخصَ ذلك بشكلٍ أدقِّ بما يلي (١) :

١- أنْ قوله ﴿أَخَاهُمْ﴾ معطوفٌ على ما قبله ، وهو ﴿نُوْحًا﴾ [هود:٢٥]، والتقديرُ :
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ وأخاهم هوداً إلى عادٍ .

٢- أنْ الجارَّ والمجرورَ (إلى عاد) وقعَ حاجزاً لفظياً وفاصلاً نحوياً بينَ العاطفِ وهو
الواو ، وبينَ المعطوفِ ، وهو ﴿أَخَاهُمْ﴾ .

من جهةٍ أخرى لم يُستسغَ هذا الرأيُ وخرَّجت على وجهٍ آخرٍ للأسبابِ التالية (٢):

١- أنْ ﴿أَخَاهُمْ﴾ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، أي : وأرسلنا إلى عادٍ أخاهم هوداً ؛ وذلك لأنَّ
تخريجَه على الوجهِ السابقِ يؤدي إلى طولِ الفصلِ لما بينهما من كلامٍ طويلٍ فرَّقَ بينَ
الآيتينِ .

٢- أنْ الواوُ فيها عطفتِ المجرورَ على المجرورِ، أي : (إلى عادٍ) على ﴿إِلَى قَوْمِهِ﴾ ،
وعطفتِ المنصوبَ على المنصوبِ ، أي : ﴿أَخَاهُمْ﴾ على ﴿نُوْحًا﴾ ، كما تعطفُ
المرفوعَ والمنصوبَ على المرفوعِ والمنصوبِ .

٣- أنْ الآيةَ ليس من الفصلِ بالجارِّ والمجرورِ ؛ لأنَّ العاطفَ على حرفٍ واحدٍ .

رابعاً : (المفعول به) .

يمثلُ المفعولُ به جزءاً تركيبياً وعنصراً نحوياً يتشكّلُ مع الفعلِ والفاعلِ مكوناً جملةً
فعليةً مؤثراً فيه العاملُ قبله وخاضعاً لما نستطيعُ أنْ نطلقَ عليه بـ (الترتيبِ التركيبِي) .

ووفقاً لرأيِ العكبريِّ وموافقيه فإنّه يجوزُ الفصلُ به بينَ العاطفِ ومدخوله في نسقِ
الجمَلِ المتعاطفاتِ؛ لأنَّه يمكنُ تقديمُه على عامله ، وقد أشارَ إلى ذلك في آياتِ كريماتِ
، وهي :

(١) ينظر : الدر المصون ٣٤١/٦ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٢٣٢/٥، الدر المصون ٣٤١/٦ .

❖ **الأولى:** ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤].

إنَّ الفصلَ طبقاً لرؤيته حدثٌ بينَ حرفِ العطفِ، وهو الواو ، والمعطوف ، وهو ﴿هُدَيْنَا﴾، والفاصلُ المفعولُ به المقدمُ على عاملِهِ ، وهو ﴿نُوحًا﴾ المنصوبُ بالفعلِ ﴿هُدَيْنَا﴾ الثاني ، وهو حينئذٍ متوسطٌ خلالهما وقد شغلَ الحيزَ بينهما بتقديمه على عاملِهِ ، فإنَّ قوله تعالى ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ جملةٌ معترضةٌ هي المعطوفُ عليه ، أي: كلُّ هؤلاء هديناهم، يعني: إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وقوله تعالى ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ جملةٌ هي المعطوفُ، أي : وهدينا نوحاً من قبلهم ، وهذا من عطفِ التراكيب^(١)، وهنا ينظرُ إلى الآيةِ حسبما تقدّم من خلالِ بعدينِ مهمين ، هما :

١. **البعدُ التركيبيُّ:** فإنَّ المفعولَ به متأخّرٌ لفظاً ورتبةً بعدَ الفعلِ والفاعلِ في ترتيبِ متسلسلٍ داخلِ الجملةِ الفعليةِ ، إلا أنه يقدمُ على فعلِهِ لفظاً لا رتبةً وجوباً وجوازاً ، والتقديمُ في الآيةِ لا يخضع لأيّ ضابطٍ من ضوابطِ التّقديمِ وجوباً ؛ لذلك نصبَ ﴿نُوحًا﴾ على أنه مفعولٌ به مقدّمٌ.

٢. **البعدُ الدلاليُّ:** إنَّ النزوحَ إلى تقديمِ المفعولِ في التّركيبِ الفعليّ منطلقُهُ الوظيفةُ التعبيريةُ، كأنَّ يكونَ دلالتُهُ الاختصاصَ أو الاهتمامَ أو العناية... إلخ ، وقد أدّى التّقديمُ هنا معنىً دلاليّاً ، هو الاهتمامُ، لكنّه فصلَ بينَ متلازمينِ، هما العاطفُ ومدخولُهُ، قال ابن عاشور: «انتصبَ ﴿نُوحًا﴾ على أنه مفعولٌ مقدّمٌ على ﴿هُدَيْنَا﴾ للاهتمام»^(٢).

وبالمقابلِ استبعدَ فريقٌ آخرٌ ميله إلى ذلك ، بل فضّلَ الالتفاتَ إلى تأويلِ نحويٍّ يتماشى مع رأيه القائلِ بصعوبةِ الفصلِ بينَ الأزواجِ النّحويةِ، وهو إخضاعُها لقاعدةِ (الإضمارِ ثمّ التّفسيرِ) ، أي : أنّ ﴿نُوحًا﴾ منصوبٌ بفعلٍ مضمّرٍ يفسره المذكورُ، والتّقديرُ

(١) ينظر: التبيان ١/٥١٥، المحرر الوجيز ٢/٤٣٧، الجامع لأحكام القرآن ٧/٣١ ، اللباب ٧/٣٧ ، فتح القدير ٢/٤٤١ .

(٢) التحرير والتنوير ٥/١٢ .

: وهدينا نوحاً هدينا من قبل^(١)، و﴿إِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْهُ مَفْعُولًا مَقْدَمًا لِلْمَذْكُورِ؛ لئَلَّا يَفْصَلَ بَيْنَ
العاطفِ والمعطوفِ بشيءٍ﴾^(٢)، وأبرزُ ما يلاحظُ على هذا الرأي ما يلي :

١. أنّ المفعولَ جائزُ التّقديمِ في الآيةِ، ونصبُه بالفعلِ المؤخّرِ غيرُ متكلفٍ ، في حين أنّ
تقدِيرَ فعلٍ يفسرُه المذكورُ أشدَّ تكلفاً ، فلمَ يصارُ إلى التّكلفِ في وقتٍ نستطيعُ
التّخلصَ منه !؟ .

٢. أنّ تقديمَ المعمولِ يأتي لمعنى دلاليّ مخصوصٍ ، وتقديمُ المفعولِ فيها مقصودٌ منه
الاهتمامُ ، والتّقدِيرُ يؤدي إلى فواتِ هذا المعنى وعدمِ تحقيقه .

❖ **الثانية:** ﴿ فَلَمَّا أَعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴾ [مريم: ٤٩]

لقد ظهرَ أيضاً الفصلُ بينَ العاطفِ ومدخوله بصورةٍ جليةٍ في هذه الآيةِ ، إذ أنّ
الواوَ قد فصلتْ عن مدخولها بالفعلِ ﴿ جَعَلْنَا ﴾ ؛ لأنَّ ﴿ كُلاً ﴾ يعربُ مفعولاً أولاً مقدماً
على ﴿ جَعَلْنَا ﴾ ، و﴿ نَبِيًّا ﴾ مفعولاً ثانياً^(٣).

وقد وضّح الألويسيّ السّببَ الدّاعي إلى اللجوءِ لتقدّمه هنا ، ألا وهو الوظيفةُ
الدلاليةُ المرادة من تخصيصِ بعضِ الأنبياءِ على بعضٍ، قائلاً: ﴿﴿ وَكُلًّا ﴾ أي: كلُّ واحدٍ
من إسحاقَ ويعقوبَ أو منهما ومن إبراهيمَ عليه السلام، وهو مفعولٌ أولٌ لقوله تعالى :
﴿ جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴾ ، قدّمَ عليه للتّخصيصِ، لكن لا بالنسبةِ إلى مَنْ عداهم، بل بالنسبةِ إلى
بعضِهِم، أي: كلُّ واحدٍ منهم ﴾ ﴿ جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴾ لا بعضَهُم دونَ بعضٍ﴾^(٤).

❖ **الثالثة:** ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٢].

(١) ينظر: إرشاد العقل السليم ٣٩٢/٢ .

(٢) روح المعاني ٤١٣/٥ .

(٣) ينظر: التبيان ٨٧٦/٢ ، الدر المصون ٦٠٧/٧ ، اللباب ٨٧/١١ .

(٤) روح المعاني ١٢/٨ .

إنَّ الفصلَ بينَ الواوِ ومدخولِهِ ﴿جَعَلْنَا﴾ يشابهُ مثيلَهُ في الآيتينِ السَّابقتينِ ، فإنَّ ﴿كُلًّا﴾ أيضاً تعربُ مفعولاً أولاً للفعلِ ﴿جَعَلْنَا﴾ ، و﴿صَلِّحِينَ﴾ مفعولاً ثانياً^(١) ، وتجدرُ الإشارةُ هنا وفي الآيةِ السَّابقةِ إلى أنَّ الإعرابَ لا يحتملُ غيرَ هذا الوجهِ ، ولا يمكنُ أن نقدرَهُ منصوباً بفعلٍ مفسرٍ ؛ لأنَّ الفعلَ لم يستوفِ مفعولَهُ الأولَ .

❖ **الرَّابِعَةُ:** ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَاهُ الْأَمْثَلُ وَكُلًّا تَبَرَّأْنَا تَنْبِيْراً﴾ [الفرقان: ٣٩] .

لقد أكدَّ العكبريُّ مذهبه هنا ضمناً من خلالِ إقراره جوازَ وقوعِ المفعولِ فاصلاً بينهما ، بل ذهبَ أبعدَ من ذلك حينما أشارَ إلى أنه لا يوجدُ وجهٌ آخرُ يتوجهُ فيه إعرابُ الآيةِ قائلاً : « وأما ﴿كُلًّا﴾ الثَّانِيَةُ فمَنْصُوبَةٌ بـ ﴿تَبَرَّأْنَا﴾ لا غيرٍ^(٢) .

كما أشارَ الزمخشريُّ لما تقدمَ بما نصَّه : « و﴿كُلًّا﴾ الأولُ مَنْصُوبٌ بما دلَّ عليه ﴿ضَرَبْنَاهُ الْأَمْثَلُ﴾ ، وهو : أَنْذَرْنَا ، أو : حَذَرْنَا ، والثَّانِي بـ ﴿تَبَرَّأْنَا﴾ ؛ لَأَنَّهُ فَارِعٌ لَهُ^(٣) .

وها هنا لم يشرُ أبو حيان بشكلٍ صريحٍ إلى جوازِ الفصلِ بينهما بالمفعولِ به ، ولكنه تبنى وجهاً إعرابياً وحيداً يوحي بذلك ؛ لأنَّ الآيةَ لا تحتملُ وجهاً آخرَ ، ونستطيعُ أن نفهمَ هذا من قوله : « انتصبَ ﴿كُلًّا﴾ الأولُ على الاشتغالِ ، أي : وَأَنْذَرْنَا كَلًّا ، والثَّانِي على أَنَّهُ مَفْعُولٌ بـ ﴿تَبَرَّأْنَا﴾ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ مَفْعُولًا ، وهذا من واضحِ الإعرابِ^(٤) .

خامساً : (المفعول له) .

إنَّ مناقشةَ الفصلِ بينَ العاطفِ ومعطوفِهِ بالمفعولِ له دارتُ بينَ شخصيتينِ بارزتينِ في علمي النحوِ والتفسيرِ ، هما الزمخشريُّ وأبو حيانٍ ، وتظهرُ تفاصيلُ رأييهما عند تناولهما آية (١٤٥) من سورة الأنعام كما سيأتي لاحقاً .

(١) ينظر: التبيان ٩٢٢/٢ .

(٢) التبيان ٩٨٩/٢ . وينظر : الدر المصون ٤٨٤/٨ .

(٣) الكشف ٢١٤/٣ .

(٤) البحر المحيط ٤٥٨/٦ .

معطوفة على جملة ﴿يَكُونُ﴾^(١)، والتقدير: إلا أن يكون ميتة... أو أهل لغير الله به فسقاً ، ويفهم ذلك من قوله: ((فإن قلت: فعلام تعطف ﴿أهل﴾؟ ، والإام يرجع الضمير في ﴿به﴾ على هذا القول؟ ، قلت: يعطف على ﴿يَكُونُ﴾ ، ويرجع الضمير إلى ما يرجع إليه المستكن في ﴿يَكُونُ﴾^(٢)).

لقد كان لأبي حيان في الآية نفسها رأياً مختلفاً عن رأي سابقه، إذ نلحظ من كلامه أمرين اثنين ، هما:

الأول: أنه يرى وجهاً إعرابياً واحداً في قوله تعالى: ﴿فَسَقًا﴾ ، وهو أنه معطوف على المنصوب قبله، وهو قوله: ﴿لَحَمَّ خِزِيرٍ﴾ ، ويكون ذلك عنده من باب عطف المفردات وليس التراكيب ، كما أن ﴿أهل لغير الله به﴾ يعرب جملة في محل نصب صفة له ، قال: ﴿﴿أَوْفَسَقًا﴾ الظاهر أنه معطوف على المنصوب قبله ، ... ، و ﴿أهل﴾ صفة له منصوبة المحل^(٣) .

والثاني: أنه سلك مذهباً . كما سبق يمنع الفصل بين المتلازمين بغير الظرف أو الجار والمجرور ؛ لذا نجد . كعادته . يتعقب الزمخشري منكر رأيه في عدّ ﴿فَسَقًا﴾ مفعولاً له مقدماً على ناصبه ، وهو الفعل ﴿أهل﴾ ؛ لأن ذلك يفضي إلى الفصل بين العاطف والمعطوف ، وقد شدد عليه بما نصه: ((وهذا إعراب متكلف جداً ، وتركيب على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة وغير جائز^(٤)) .

ويعدّ عرض مناقشتها لما تقدم نخلص إلى أمرين، هما :

١. أن أبا حيان لم يتطرق بأي شكل من الأشكال لماهية الفاصل ، ولم يعترض عليه بأن المفعول له مما لا يجوز الفصل به بين العاطف ومدخوله ، بل اكتفى بقوله : ((

(١) ينظر : الدر المصون ١٩٩/٥ ، اللباب ٤٨٦/٨ .

(٢) الكشف ٥٨/٢ .

(٣) البحر المحيط ٢٤٤/٤ .

(٤) البحر المحيط ٢٤٤/٤ .

وفصلَ بين ﴿أَوْ﴾ و﴿أَهْلَ﴾ بالمفعولِ له ^(١)، هذا إذا أخذنا بعينِ الاعتبارِ أنَّ الفاصلَ عنده مقيدٌ بالظرفِ أو الجارِ والمجرورِ كما تقدم في المطلبِ الأولِ .

٢. أنَّ رأيه في مسألةِ تقديمِ المفعولِ له على عاملِهِ هو الجوازُ ، وقد نقلَ عنه كلامٌ بخصوصِ الشاهدِ الثانيِ آنفاً بأنه: « استشهدَ به ... على تقديمِ المفعولِ له على عاملِهِ ردّاً على مَنْ منعَ ذلك » ^(٢) ، وهذا يطابقُ ما ذهب إليه الفريقُ الأولُ والزمخشريُّ معاً ، إلا أننا نراه قد نقضَ رأيه بشكلٍ واضحٍ في الردِّ عليه في الآيةِ متناسياً رأيه في المسألةِ واصفاً الإعرابَ بأنه متكلفٌ والتركيبَ خارجٌ عن معيارِ الفصاحةِ كما سبق .

(١) البحر المحيط ٢٤٤/٤ .

(٢) خزنة الأدب ٣١٦/٤ .

. فهرس المصادر والمراجع .

- الأشمونيّ : علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ تقريباً) ، شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك : تد . محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- الألويسيّ : محمود بن عبد الله الحسيني (ت ١٢٧٠هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : دار إحياء التراث ، العربي ، بيروت - لبنان .
- ابن الأنباريّ : أبو البركات عبد الرحمن بن عبيد الله (ت ٥٧٧هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف : تد . حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- البغداديّ : عبد القادر بن عمر (ت ١٠٣٩هـ) ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : تد . عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة . مصر ، ط ٤ ، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م .
- بوعلي : د. فؤاد . الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : عالم الكتب الحديث ، أريد - الأردن ، ٢٠١١م .
- الثمانيّ : عمر بن ثابت بن إبراهيم (ت ٤٤٢هـ) . القواعد والفوائد : دراسة وتحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت . لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م .
- الجرجانيّ : علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦هـ) . التّعريفات : تد . إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- ابن الجزريّ : أبو الخير محمد بن محمد دمشقي (ت ٨٣٣هـ) . النّشر في القراءات العشر : تد . علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
- ابن جنيّ : أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ) . الخصائص : تد . محمد علي النجار ، دار الكتب ، بيروت .
- ابن الحاجب : عثمان ابن أبي بكر بن يونس (ت ٦٤٦هـ) . الإيضاح في شرح المفصل : تد . أ.د. إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٥م .
- حسّان : د. تمّام . البيان في روائع القرآن : دار الكتب ، مصر . واللغة العربية معناها ومبناها : طبع في الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . مصر .

- أبو حيان : محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) . ارتشاف الضرب من لسان العرب : تد . د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م . والبحر المحيط : تد . جماعة من الأساتذة ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣ م . والتدليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : تد . أ . د . حسن الهنداوي ، دار القلم ، دمشق . سوريا ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م . والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان : تد . د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
- ابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) . مختصر في شواذ القرآن : عني بنشره ج . برجستراسر ، مؤسسة الريان ، بيروت . لبنان ، ١٤٣٠ هـ . ٢٠٠٩ م .
- الداني : أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ) . التيسير في القراءات السبع : تد . أوتو برتزل ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٥ م .
- الرضي : محمد بن الحسن الاستريادي (ت ٦٨٦ هـ) . شرح الرضي على الكافية : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
- الرمخشري : محمود بن عمر بن محمد (ت ٥٣٨ هـ) . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني ابن منير ، دار الكتاب العربي ، بيروت . لبنان ، ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م .
- الزناد : د . الأزهر . فصول في الدلالة ما بين المعجم والنحو : الدار العربية للعلوم ، بيروت . لبنان ، ط ١ ، ١٤٣١ هـ . ٢٠١٠ م .
- السامرائي : د . فاضل صالح . الجملة العربية تأليفها وأقسامها : دار الفكر ، عمان . الأردن ، ط ٣ ، ١٤٣٠ هـ . ٢٠٠٩ م . والجملة العربية والمعنى : دار الفكر ، عمان . الأردن ، ط ٢ ، ١٤٣٠ هـ . ٢٠٠٩ م . ولمسات بيانية في نصوص التنزيل : دار الفكر ، عمان . الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م .
- أبو السعود : محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١ هـ) . إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم : دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط ٤ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- السلسلي : محمد بن عيسى بن عبد الله (ت ٧٧٠ هـ) . شفاء العليل في إيضاح التسهيل : تد . د . الشريف عبد الله ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .

- **السّمين الحلبيّ** : أحمد بن يوسف الحلبي (ت ٧٥٦هـ) . **الدّرّ المصون في علوم القرآن المكنون** : تد. د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م .
- **سيبويه** : عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) . **الكتاب** : المطبعة الأميرية ، بولاق مصر ، ١٣١٦هـ .
- **ابن سيده** : علي بن إسماعيل . **المحكم والمحيط الأعظم** : دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٥٨م
- **السيوطيّ** : عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد الخضير (ت ٩١١هـ) . **الأشباه والنظائر في النّحو** : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . **وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع** : تد.أ. د. عبد العال مكرم سالم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م
- **الشّاطبيّ** : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ) . **المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية** : تد. د. عبد الرحمن بن سليمان ، مركز إحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .
- **الشّنقيطيّ** : أحمد بن الأمين (ت ١٣٣١هـ) . **الدّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** : وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- **الشّوكانيّ** : محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ) . **فتح القدير** : دارالفكر ، بيروت - لبنان .
- **الطّليحيّ** : د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله . **دلالة السياق** : معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٤هـ .
- **ابن عاشور** : محمد الطاهر . **التحرير والتنوير** : الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤م
- **ابن عادل** : عمر بن علي بن عادل (ت بعد ٨٨٠هـ) . **اللباب في علوم الكتاب** : تحقيق جماعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م .
- **ابن عصفور** : علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) . **شرح جمل الزجاجة** : تد. د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م .
- **عضيمة** : محمد عبد الخالق . **دراسات لأسلوب القرآن العظيم** : دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م .